بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

المؤتمر العلميّ العالميّ الخامس

الوقف الإسلاميّ : التّحديات واستشراف المستقبل

تحت شعار

الوقف... صدقة جارية ... ونماء.... لا يتوقّف

أثر الأوقاف على المجتمع الليبي

الدكتور : إبراهيم علي عيبلو

الزمان : الثّلاثاء والأربعاء 17-18 شوال 1438هـ * 11-12 يوليو 2017م

المكان : قاعة المؤتمرات بوزارة التعليم العالي

السُّودان – الخرطوم

web: www.quran-unv.edu.sd

E-mail: quranun@gmail.com

المقدمة

عرف الوقف بأنه عبارة عن عملية اجتماعية اقتصادية ذاتية تتحسس أوجه القصور وتتجه إلى سدّها من خلال ما يجود به أهل الخير ، ولقد كان الوقف معروفاً منذ القدم ، لا سيما عند الرومان ، فمن القواعد التي كانت معروفة عندهم أن الأشياء المقدسة من معابد ، وما تحويه من أدوات وآلات وأشياء ثابتة ومنقولة ، تحبس عن التداول ولا يمكن لأحد أن يستبد بها .

وكانت ترصد عدة أراضي فسيحة الأرجاء ، رحبة الحدود ، على الآلهة والمعابد ، في بلاد مصر والمغرب القديمة ، بحيث لا تكون تلك الأراضي محلاً للتصرف التمليكي ، كما أن اليهود كان لهم ما يشبه ذلك ، ويبدو أن أهل الجاهلية من العرب كانت الأحباس معروفة لديهم ، ولعل الكعبة المشرفة هي أولى الأوقاف في الجاهلية ، وأول من كسا الكعبة ووقف عليها سعد أبو كرب ملك حمير وذلك قبل الهجرة بقرنين .

إذن فالوقف شيء قديم ، عرفته المجتمعات الإنسانية منذ أقدم العصور ، ولكن المجتمعات السابقة لمجتمع الرسول صلى الله عليه وسلم عرفت فقط أشكالا أولية منا لأوقاف حيث كان الشائع عندهم ، وقف أماكن العبادة من بيع ومعابد كما وجد قليل من الوقف على الفقراء والمساكين ، من خلال الكُهان وغيرهم من رجال الدين ووجد كذلك شكل أولي من الوقف على المكتبات عند متأخري اليونان والرومان .

ولكن النقلة في الوقف إنما جاءت منا لمجتمع الإسلامي الأول في المدينة المنورة ، حيث تعددت أغراضه، وتنوعت أهدافه ، وانتقل من الصعيد الديني إلى الصعيد المجتمعي ، حيث يتحسس النظام نفسه للحاجات الاجتماعية ، ويتحرك فاعلوا الخير لتلبيتها من خلال الأوقاف .

وأدرك المسلمون في عهدالصحابة أهمية الوقف التنموية ، فابتكروا الوقف الذري الذي يهدف إلى تكوين رأس مال يعين أولاد الواقف وذريته على زيادة دخولهم ، وإيراداتهم المستقبلية ، كما توسعوا في مفهوم الوقف الاستثماري الذي يقصد التنمية الاقتصادية البحتة .وبذلك أعطى المسلمون للوقف وجها اقتصاديا جديداً، وأقاموا مؤسسات اقتصادية طويلة الأمد ، تقوم بما يسمى اليوم بمؤسسات المجتمع المدني ، وما إن مضى القرن الثالث الهجري حتى توسع المجتمع الإسلامي في الوقف ، وتفنن في أغراضه ولم تبق مصلحة اجتماعية أو منفعة عامة إلا ولها أوقاف تنفق عليها وتعمل على رعاية تقديمها للناس ، وصونها وحمايتها .

أنّ الوقف في الشريعة الإسلامية صدقة محرمة لا توهب ولا تباع ولا تورث ، ويصرف ريعها في جهات البر ، ويرجع تاريخ الوقف في ليبيا إلى بداية دخول الإسلامي إليها سنة 21 هـ ، حيث يساهم الوقف في المجال المجتمعي ، فيتجلى في مساعدة الأرامل والأيتام وفي إسعاف الزمني والعاجزين ، وفي مساندة المقعدين ، والمعوقين أيّاً كان نوعهم ، وفي إنشاء الملاجئ الخيرية التي يمدها المحسنون من الواقفين بكل ما تحتاج إليه من عقارات ومنقولات بغية استغلالها لصالح المقيمين بها وفي إنشاء كثير من الحمامات ، والسقايا للسبيل ، وإعداد دور خاصة بولائم الأعراس للأزواج .

وأما عن إسهاماته في المجال الاقتصادي فتتضح في بناء الخزانات ، وفي حفر الآبار ، ومد القنوات لري الأراضي الفلاحية ، وفي وقف بذور الحبوب من أجل إقراضها إلى الفلاحين الذين لا يجدون ما يبذرونه في أراضيهم ليستفيدوا من محاصيلها على أساس رد هذه البذور في موسم الحصاد ،

وفي إنشاء صناديق بعضها للقروض تساعد المحتاجين من الناس على أساس رد المبلغ المقترض منه عندما يقع التيسير .

وتظهر إسهامات الوقف أيضاً في مجال الصحة ، في الوقف على المستشفيات التي يكون فيها العلاج مجاناً ، وفيما يتعلق بإسهاماته في الجانب الديني فيظهر في بناء المساجد والوقف عليها ، وعلى ما يتعلق بها من أئمة وخطباء ووعاظ ومرشدين ومؤذنين وقيمين ، وعلى ما هي في حاجة إليه من فرش ومياه وإنارة .

وبما أن الوقف من الأهمية بمكان ، حيث إنه يقوم بتغطية نفقات عدة مرافق في الحياة كما سبقت الإشارة إلى ذلك فقد آثرتُ دراسة موضوع الوقف بالبلاد الليبية الحبيبة للتعرف على جزء من الدور الديني والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي والجهادي له ، وللوقوف على الأثر الفعلي للأوقاف على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي ، والديني والتعليمي والجهادي ، داخل ليبيا ، وبناء على ذلك قسمت البحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول : الدور الديني للوقف ((الجوامع والمساجد - الكتاب - التصوف))

المطلب الثاني : الدور التعليمي للوقف ((المدارس - بيوت الطلبة - وقف الكتب))

المطلب الثالث : الدور الاقتصادي والاجتماعي والجهادي للوقف .

تناول المطلب الأول الأثر الديني للوقف من خلال رعايته للمساجد ودور العبادة وكذلك الكتاتيب التي كانت تتم فيها عمليات التعليم الأولية ، وأخيراً التصوف والزوايا باعتبارها جزءاً من النشاط الديني للوقف ، أما الثاني فقد فاهتم بدراسة أثر الأوقاف على الجانب التعليمي بما كانت تقدمه الأوقاف للتعليم من مساهمة فعالة في إنجاح الحركة التعليمية في البلاد من خلال الصرف على المدارس والمدرسين والطلبة وبيوتهم والمكتبات .

أما المطلب الثالث : فقد جاء عن أثر الأوقاف على الجانب الاجتماعي يتضح في أن الوقف كان يقوم برعاية بعض الأيتام بصرف بعض حاصلاته عليهم ، وكذلك توفير مياه الشرب للسبيل ، أما فيما يتعلق بالأثر الاقتصادي للوقف فيتضح من خلال توفير فرص العمل لعدد كبير من العمال ، وكذلك توفير مكان لعمليات البيع والشراء ، وفي بعض الأحيان توفير السلع وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ، ثم انتهاء أثر الأوقاف على الناحية الجهادية حيث أوقف الواقفون أموالهم في سبيل الله ، من أجل الجهاد حتى عرفت أوقافهم في عرف الناس باسم أوقاف السور .

وبالإضافة إلى هذه المطالب الثلاثة عملت في نهاية البحث خاتمة ، ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث لموضوع أثر الوقف في المجتمع الليبي .

المطلب الأول : الدور الديني للوقف ((الجوامع والمساجد - الكتاب - التصوف))

أولاً : الجوامع والمساجد :

إن الأصل في الوقف بمعناه العام مرتبط بدور العبادة ، حيث إن المعابد لم تكن يوماً ملكاً لأحد من العباد في أي ديانة كانت ، ولقد ظهر منذ القدم الأملاك التي خصص ريعها للصرف على أماكن العبادة ، وعلى القائمين بأمر الشعائر الدينية ، ومع ظهور الإسلام ارتبط نظام الأوقاف في الإسلام بالمساجد وإنشائها وتعميرها ، قَالَ تَعَالَى:﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾ ۞ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (1).

وكانت المساجد تمارس وظيفة التعليم إلى جانب العبادة ، فلم يقتصر التعليم في ليبيا على المدارس فقط بل كانت هناك مؤسسات ومراكز تعليمية ، تمارس نشاطها التعليمي في الجوامع والكتاتيب وفي بيوتا لعلماء والفقهاء والأثرياء ، وغير ذلك وكانت الأوقاف في البلاد الليبية من أهم موارد التعليم في المساجد في المحافظات وكان المشرف على وقفا لمسجد هوالمدير الفعلي له (2) .

وكان الأهالي يقومونب إرسال أبنائهم إلى مساجد المحافظة لغرض تعليم قراءةالقرآن الكريم وحفظه ، على يد الفقهاء والعلماء والمدرسين ، وغالباً ماتكون فترة دراسة هؤلاء الطلبة بعد الظهر ، وفي العادة يجلس الطلبة على الأرض مكونين حلقة شبه دائرية يتوسطها الشيخ المعلم ؛ليعلم هم المبادئ الأولية في القراءة والكتابة ثم ينتقلمعهم بعد ذلك إلى تحفيظهم القرآن الكريم حيث يتمكن الطالب من حفظ القرآن كاملاً أوبعضه كالنصف أوالثلث أوالربع أوبعض أجزاء منه على حسب قدرة الطالب .

ولقد كانت حلقات ا لتعليم هذه تتم في داخل المساجد والجوامع حيث كان المعلمون المشايخ يلقون الدروس المختلفة للطلبة في الفقه واللغة والحديث وغيرها ، عن طريق حلقات دراسية أشبه بالدائرة ، كان يجتمع فيها الطلبةحولم درسيهم ومعلميهم ومشايخهم عقب صلاة الصبح وتمتد هذه الحلقة إلى صلاة الظهر وقد تستأنف الحلقات الدراسية بعد صلاة العصر .

وهذا النوع من التعليم يختلف عن سابقهمن حيث عمر المتعلم وفترة الدراسة ففي النوع الأولي كون عمرالمتعلم صغير أو هو طفل ، وأما الآخر فهو عمر البلوغ ، أمام نحيث الوقتف يدرس الطفل في المسجد بعد الظهر بينما يدرس البالغ في المسجد من صلاةالصبح حتى الظهر وبذلك يكون كلُمن المسجد والفقيه مشغولين بالتعليم على طول اليوم .

---

(1) الآية 18 – 19 من سورة التوبة .

(2)ينظر دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية للأستاذ عبدالله محمد الشريف ص 217 .

ولم تكن المساجد أماكن للعبادة والتعليم فقط بل كانت مجالس لاجتماع مختلف فئات الناسب العلماء والفقهاء والمسؤولين كما أن المساجد خصوصا في ثورة فبرايرتعتبر مؤسسة لتقديم المعونات للاجئين المشردين بسببا لحروب وللفقراء والمساكين والمحتاجين من لمسافرين وغيرهم .

وإلى جانب ذلك كانت المساجد تتولى مهمةالمصالحة بين المتخاصمين من الناس ، ففي جامع احمدالشيخ بمدينة مصراتة كان يعقد مجلسٌ متسُع لإجراء التصالح بينأه لالمدينة من جهة ، وبين أهل المدن الأخرى من جهة أخرى بسبب الحروب والمنازعات والمشاكل التي كانت تحدث بين الطرفين ، وللأوقاف الفضل الأول والأخير في احتفاظ هذه المساجد الكبرى والجوامع بشهرتها العلمية ، وبأداء رسالتها على الصعيد الديني والثقافي والاجتماعي ، كما يعتبر المسجد أول وقف في الإسلام حيث كانت تؤدّى فيه الصلاة وكافة جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى .

وقد شهدت بلاد ليبيا زيادة كبيرة في أعداد المساجد إلى درجة أن بعض الباحثين وصف كثرتها بأن داخل البلاد مساجد كثيرة تكاد تكون متساوية مع عدد المنازل (1) ، وعلى الرغم من أن هذا الوصف مبالغ فيه بعض الشيء إلا أنه يدل دلالة واضحة على أن عدد المساجد في ليبيا كبير ، ومهما يكن الأمر فإن عدد المساجد والجوامع الموجودة في مصراتة – مثلا – وضواحيها يبلغ حوالي 400 جامعاً ومسجداً حسب ما لاحظه الباحثون من خلال سجلات الأوقاف الليبية .

وتُعد الأوقاف هي المصدر الوحيد للصرف على الجوامع والمساجد ، حيث كان يوقف على كل مسجد أو جامع عدة أوقاف من الأراضي الزراعية والدور والعقارات ، التي يخصص ريعها وحاصلاتها للإنفاق على ما تحتاجه هذه الجوامع من صيانة وترميم وإضافات ومرتبات وما إلى ذلك مما تحتاجه المساجد ، وفيما يلي نورد ملخصاً لبعض المساجد والجوامع والكتاب التي كانت تتبع الأوقاف ، والتي كانت إدارة الأوقاف تتولاها بالرعاية والصيانة والاهتمام والإشراف وهي على النحو التالي :

أولاً : الجوامع(2):

1/ جامع أحمد باشا :

يقع هذا الجامع في مواجهة الجزء الجنوبي الغربي للسرايا الحمراء ويفصله عنها شارع يعرف في القديم باسم شارع الخندق وسوق المشير ، كما يطل هذا المسجد بواجهته الشمالية الشرقية على سوق المشير ، وتشرف واجهته الشمالية على سوق الرباع ، ويحده سوق العطارة من الجنوب الشرقي ، وقد قام أحمد باشا القرمانلي سنة 1123 هـ – 1711 م ببناء هذا المسجد وألحق به مدرسة لتعليم الأطفال .

2/ جامع محمود :

يتوسط هذا الجامع مدينة طرابلس القديمة تقريبا ، وتطل واجهته الشمالية الغربية على زنقة السرارعي ، أما واجهته الشمالية الشرقية فتطل على جامع محمود ، في حين أن الواجهة الجنوبية تطل على شارع محمد زريق ، ولقد أنشأ هذا الجامع محمد خازنار 1608 هـ – 1681 م عندما كام أميناً للخزانة في عهد والي طرابلس محمد الحداد الأناضولي 1678 م وأسس كذلك مصلى خاص بصلاة العيد بجوار المسجد .

---

(1)ينظر جلاء الكرب عن طرابلس الغرب للحشائشي ص 41 .

(2)ينظر موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا لشقلوف ص 99 .

3/ جامع الدروج :

يقع هذا الجامع بتقاطع شارع السرارعي وزنقة جامع الدروج ، وسمى هذا الجامع بجامع الدروج ؛ لأن باب الشارع على مستوى عال عن الشارع ببعض الدرجات ويعتبر إسماعيل بن قاسم بن عبدالحميد بن محمد بن يربوع بن مالك بن لوجيه بن عامر السنانيالسليمي هو بنى هذا المسجد ، وقد أسس المسجد عام 928 هـ (1).

4/ جامع شائب العين : يقع هذا الجامع بشارع سوق الترك ، وقد بنى هذا الجامع محمد باشا المعروف بشائب العين ، عندما تولى ولاية طرابلس في سنة 1698 هـ .

5/ جامع الحطاب : يقع هذا الجامع في نهاية زنقة كفالة ، ويعتبر الشيخ بن محمد بن عبدالرحمن الحطاب ، هو مؤسس هذا الجامع ولقد ذكره النائب في منهل العذب بانه من مواليد 1496 هـ وتوفي في سنة 1547 هـ ويوجد هذا المسجد خارج المدينة من جهة الشرق ، ويقع على البحر ، وينسب للشيخ الحطاب البرقي ويكنى بأبي نزار (2).

6/ جامع العسعوس :

يقع هذا الجامع بزنقة أبوديرة بجوار شارع سيدي عمران ، وهو معروف باسم مسجد الطوبي ، ولعله كان أمام هذا الجامع فأطلق عليه اسمه ، وأصبح يعرف به ، وأهمل مؤسسه الأول (3).

7/ جامع دارغوث باشا :

يقع هذا الجامع بمنطقة باب البحر ، تحده جنوباً زنقة الحمام الصغير ، وغرباً شارع دارغوث باشا ، وشمالاً شارع باب البحر ، ويعد هذا الجامع من أهم الجوامع بالعاصمة الليبية طرابلس ، وقد بناه دارغوث باشا الذي وفد إلى طرابلس والياً عليهم عام 556 ، وهو شبه من ناحية التفصيل والبناء والشكل والمساحة ، جامع حمودة باشا المرادي .

8/ جامع قرجي:

بنى هذا الجامع مصطفى قرجي في عام 1833 م – 1834 هـ حيث تبين ذلك اللوحة التذكارية الموجودة على المدخل ، وتطل على الواجهة الشرقية من هذا الجامع على قوس ماركوس أورليوس .

9/ جامع الناقة:

يقع هذا الجامع في حي الفنيدقية ، ويعتبر من أقدم المساجد بالعاصمة ويقال إن بناءه تم أيام المعز لدين الله الفاطمي ، ويصفه التجاني بأنه جامع متسع على أعمدة مرتفعة وكان بناؤه في نهاية عام 299 هـ وبداية عام 300 هـ على يد خليل إسحاق ، ويعرف باسم الجامع الأعظم وقد بناه بنو عبيد .

---

(1)ينظر أعلام ليبيا للطاهر الزاوي ص 155 .

(2)ينظر جلاء الكرب عن طرابلس الغرب ص 39 .

(3)ينظر موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا ص 59 .

ثانياً : المساجد :

1/ مسجد بن صوان (1) :

يقع هذا المسجد في شارع كوشة الصفار وهو لا يختلف عن مساجد محافظة طرابلس من حيث البناء ، ويتكون من بيت للصلاة وبجانبه كتاب ، ويحد المسجد من ناحية الجنوب الغربي شارع كوشة الصفار ، ومن الشمال الغربي زنقة الريفي(2) .

2/ مسجد الدباغ :

يقع هذا المسجد بوسط محافظة طرابلس العاصمة في شارع الدباغ ، ولعل مؤسس هذا المسجد هو الكاهيه محمد الدباغ في عهد ولاية خليل باشا الأرنؤوط على طرابلس عام 1681 م – 1709 م .

3/ مسجد السرايا الحمراء : يقع هذا المسجد في قلعة مدينة طرابلس ، وكان في أول أمره عبارة عن قاعة من قاعات السرايا الحمراء ، إلا أن الأتراك وبعد دخولهم طرابلس عام 1551 م خصصوا هذه القاعة كمسجد للقيام بشعائرهم الدينية ، كما كانت هناك أعداد أخرى للمساجد والجوامع لا يتسع المجال لذكرها ،فلم تقتصر آثار الأوقاف على المساجد والجوامع والتعليم بما قدمته من أموال وأوقاف لأماكن العبادة وذلك من خلال توفير مراكز لتعليم وقراءة وحفظ القرآن الكريم ، أو مجالس مشاورة الفقهاء والعلماء والقضاة وغيرها بل امتد هذا الأثر ليشمل إقامة مؤسسات تعليمية الهدف الأساسي من وجودها ممارسة ونشر التعليم في البلاد ، وكان من أهم هذه المؤسسات ظهور المكتبات العلمية الملحقة بالمدارس والمساجد .

ثانياً : الكُتّاب :

وهو عبارة عن مكان للتعليم ملحق بالمسجد ، وتقام هذه الكتاتيب ، في العادة ، بالقرب من المساجد أو بداخلها ، حيث تفرد حجرة صغيرة تستعمل ككتاب ، أو يمكن أن تقام في الزوايا أو في منزل الشيخ نفسه ، أو في بيوت وغرف صالحة أعدت لهذا الغرض ، وكانت الكتاتيب منتشرة في كافة أرجاء البلاد .

ويبدأ الكتاب مع الطفل أولى مراحل حياته التعليمية ، فيتعلم القراءة والكتابة في الكتاب على يد معلم باسم الفقيه ، وكان يطلق على المعلم في الكتاب لقب الشيخ أو المؤدب أو المطوع(3) .

وفي أغلب الأحيان يكون التعليم في الكتاب مجانياً خاصة إذا كان مؤسسه ثرياً أو من بعض رجالات الدولة ، أو إذا كانت تلحقه أوقاف معينة يصرف منها على أجور الشيوخ ونفقات الطلبة – خاصة – الفقراء منهم والأيتام ، أما إذا كان الشيخ نفسه هو منشئ الكتاب فإنه يتقاضى أجرة زهيدة عن كل طفل ، وتعرف هذ الأجرة بالخميسية حيث إنها كانت تعطى للمدرس كل يوم خميس في نهاية الأسبوع غالباً ، وغالبا ما تكون أشياء عينية مثل البيض والفول والقمح وفي بعض الأحيان قد تكون نقوداً .

---

(1)يعرف هذا المسجد الآن باسم مسجد حواص لأنه كان إماماً فيه فتسمى به .

(2)ينظر موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا ص 129 .

(3)ينظر تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة رأفت غنيمي ص 107 .

وكانت الدولة الليبية ممثلة في المحافظات تولي الكتاتيب بعض الاهتمام ، ويتضح ذلك من خلال رسالة بعث بها الوالي أو المحافظ إلى القاضي أو رئيس الأوقاف بشأن تشكيل لجنة للاهتمام بالكتاتيب وتنفيد اللوائح والقوانين بها وتطبيقه ويجي فحواها ((رسالة من الوالي إلى القاضي في خصوص تشكيل لجنة برئاسته وعضوية ثمانية آخرين للاهتمام بتنفيد لوائح التعليم بكتاتيب الأطفال التابعين للأوقاف)) (1).

ويتضح من هذه الوثيقة أن الدولة كانت قد أصدرت لوائح وقوانين تنظم التعليم القرآني بالكتاتيب غير أن هذه غالبية هذه اللوائح لم تطبق في الكتاتيب ، وبالفعل تم في نفس الوقت تشكيل لجنة لمتابعة الكتاتيب ضمت كلا من فضيلة المفتي والشيخ محمد بن مصطفى والشيخ مصطفى لاغة والشيخ بن غلبون والشيخ محمد بن موسى ورئيس غرفة التجارة والطبيب ومحاسب هيئة الوقف السيد مصطفى نيازى ، وتعيين أحد محرري مطبعة المحافظة كاتباً للجنة المذكورة في جمادى الآخرة 1292 هـ يوليو 1875م .

ويمكن القول : إن سبب كون السواد الأعظم في هذه اللجنة ، من المشايخ إنما يعود إلى موضوع تشكيل اللجنة المتعلق بالتعليم ، ومن الممكن أن يكون هؤلاء المشايخ أنفسهم من ضمن المدرسين الذين كانوا يقومون بالتدريس في الكتاتيب في ذلك الوقت .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن الدولة الليبية في قرونها الأولى ، لم تكن تتدخل بشكل مباشر في تلك الكتاتيب من ناحية المنهج وطريقة التعليم ، غير أنها كانت تشرف على أوقاف الكتاتيب عن طريق القاضي الشرعي إن كان للكتاب وقف ، وإن لم يكن له وقف فإن تدخلات الدولة تكاد تكون معدومة ، وفي العادة تكون أوقاف المساجد والجوامع هي نفس أوقاف الكتاب ، حيث يصرف من هذه الأوقاف على الكتاب .

ولقد عرفت بعض المحافظات الليبية كمحافظة مدينة مصراتة في الجهة الوسطى من البلاد أو محافظة العاصمة طرابلس في غرب البلاد أو محافظة مدينة بنغازي الشرقية في البلاد ، عدداً من الكتاتيب أو المدارس القرآنية – بالمصطلح الجديد – منها ما كان ملحقاً بالمساجد وهو أكثرها ، ومنها ما هو ملحقٍ بالمدارس وهي أقل عددا من سابقتها ، وفيما **يلي أورد أهم الكتاتيب التي تعرف في البلاد قديما** (2) :

1 – **كتاب بن صوان** : ويوجد هذا الكتاب بمسجد ابن صوان بمحافظة طرابلس ، ويعرف هذا المسجد باسم حواص ، وألحق بهذا المسجد حجرة للتدريس تم استعمالها ككتاب لتعليم الأطفال القرآن الكريم .

2 – **كتاب ابن طابون** : يوجد الكتاب في الطابق العلوي من المسجد ، وهو عبارة عن حجرة مستطيلة الشكل ، ويدخل إلى الكتاب عن طريق ممر ضيق يعرف باسم زنقة الكانوني ، كما يوجد سلم صغير يوصل إلى الكتاب في الطابق العلوي .

---

(1)ينظر قاعة خدوجة الشلى للوثائق التعليمية وثيقة رقم 1782 .

(2)ينظر موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا ص 129 .

3 – **كتاب الحطاب** : وهو عبارة عن حجرة تقع غرب مبنى المسجد ، ويفصلها عن المسجد طريق ضيق يوصل إلى زنقة كفالة وسوق حرارة .

4 – **كتاب بن طبيب** : ويطلق عليه أيضا كتاب مسجد العزى ، ويقع في شارع سوق الحرارة بداخل المسجد ، ويتم فيه تحفيظ القرآن الكريم للطلبة .

5 – **كتاب الكاتب** : يقع بجانب مدرسة ومسجد الكاتب ، وهو عبارة عن حجرة صغيرة يلتقي فيها الطلبة ليتعلموا القراءة والكتابة ومن ثم حفظ القرآن الكريم .

وتمثل هذه الكتاتيب حجر الأساس في مراحل الطالب التعليمية حيث إنّه من خلال التحاقه بالكتاب يستطيع أن يتعلم الأبجدية العربية والقراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم ، كما أن التعليم بالكتاتيب يربط الطالب بصلات اجتماعية بين زملائه وأقرانه ومشايخه .

رابعاً : التّصوف :

من الطبيعي أن تكون للأوقاف آثار بعيدة المدى في الإسهام في انتشار التصوف في ليبيا ،فمن ريع وغلات الأوقاف كان يصرف على الصوفية المنقطعين للعبادة ، إلى درجة أصبح فيها التصوف من أهم مظاهر النشاط الديني في البلاد الليبية ، واتسع نظام الصوفية إلى دجة كبيرة .

ولقد اهتمت هيئة الأوقاف الليبية بالمتصوفين ، وأولتهم عناية كبيرة في جميع أماكن إقامتهم سواء أكانت زوايا أو أربطة أو تكايا ، ويتضح ذلك الاهتمام من خلال ما كان يرصد من أوقاف لصالح المتصوفين والتي لا يمكن أن تتوفر للإنسان العادي ، فقد كفلت الأوقاف للمتصوف مكانا يعيش فيه ، وطعاماً يكفيه ذلُّ السؤال ، ولباساً يكون له ستراً ، وبهذا ازدادت أعداد المتصوفة طلباً لمثل تلك الميزات .

وكانت هذه الزوايا توقف لصالح الفقراء المتصوفين ، وكان يجعل شيخ واحد أو أكثر من ذلك للزاوية ، كما يتم في هذه الزوايا تحديد من يحق لهم المبيت الدائم في الزاوية ومن يحق لهم المبيت المؤقت ، وذلك لمدة من الزمن المحدد من قبل المشايخ ، كما يقوم بالتدريس في هذه الزوايا فقيه أو عالم أو شيخ على أحد المذاهب الأربعة (1)

فقد كان يرأس الزاوية شيخ يعرف باسم المقدم ، وله سلطة واسعة على كل من يأتي إلى الزاوية ، وكانت الزوايا دور علم وضيافة وتصوف وعبادة ، كما كان ينسخ بها بعض المخطوطات ، ويعتبر تعليم الزوايا أعلى درجة من تعليم الكتاتيب ، وخريجو الزوايا يقومون ببعض الأعمال بعد تخرجهم ، من أهمها نشر وتعليم الدين الصحيح في الجبال والصحارى ، كما يحق لهم التدريس بمواقع الكتاب ، ولقد كان علماء الزوايا يعطون طلابهم المتفوقين إجازات علمية تمكنهم من تأدية مهامهم فيما بعد ، في حالة انخراط أحد منهم في سلك التعليم في أي مسجد أو مدرسة أو زاوية أو كتاب .

وتعد الزوايا مؤسسات تعليمية ، ولكنها من نوع آخر ، غير المدراس والمعاهد ، ولقد ورثت الدولة الليبية هذه المؤسسات عن طريق دولة العثمانيين التي سبقتها فأبقى الليبيون على هذا الإرث .

---

(1)ينظر تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة رأفت غنيمي ص 27 .

وفي أغلب الأحوال كانت الزوايا هي المكان الرئسي الذي يتخذه الصوفيون مقرا لتأدية واجباتهم وفروضهم ، ولقد كثرت الزوايا في ليبيا إلى درجة كبيرة ، **وندكر منها ما يلي(1):**

1/ زاوية الشيخ يعقوب :

تقع هذه الزاوية بمنطقة باب البحر غرب قوس مركوس ، بطريق سيدي يعقوب ، ويحدها جنوباً مبنى البحرية سابقاً ،وبالتحديد تقع خلف برج الكاهية وتسمى باسم الزاوية الصغيرة ، ويعتبر الشيخ يعقوب هو المؤسس الحقيقي لها .

2/ زاوية الكبيرة :

تقع هذه الزاوية بمنطقة باب الحرية ، في شارع الزاوية الكبيرة ، ومبنى هذه الزاوية يشبه إلى حد كبير المنازل القديمة بالمدينة ، ويوجد بها حجرتان كبيرتان ، تطلان على الفناء ، كما يوجد بجانبها حجرة أخرى تقام فيها صلاة الأوقات الخمس ، ولقد أسس هذه الزاوية الشيخ محمد العالم الفاسي بانون ، المغربي الأصل ، في بداية القرن السادس عشر الميلادي .

3/ الزاوية القادرية :

تقع هذه الزاوية بزنقة الفنيدقة في مواجهة جامع الناقة من الجهة الغربية ، وهي عبارة عن زاوية صغيرة الحجم ،ولقد كان شيخ الطريقة فيها الشيخ علي سيالة .

4/ زاوية الماعزي :

تقع هذه الزاوية خارج مدينة طرابلس من الجهة الجنوبية الشرقية ، ويعتبر الشيخ أبو عبد الله محمد بن مصطفى الماعزي هو المؤسس الحقيقي لهذه الزاوية ، وأطلق عليها اسمه ، وبدأت تعرف باسم زاوية الماعزي ، وكان الشيخ عبد الله قد ارتحل إلى مصر ، وتتلمذ بها ثم عاد إلى طرابلس سنة 1445 م .

ولقد كانت موارد الصرف على الزوايا تتكون من :

1 – أموال الأوقاف سواء أكانت أموال نقدية أو حاصلات زراعية يمكن بيعها أو استبدالها بما تحتاجه الزاوية ، من متطلبات العيش والتعليم بها تطور في فهم التعامل مع الأوقاف ويحتاج لحذر شديد .

2 – الهبات والتبرعات التي كان يتصدق بها أهل الخير على الزوايا .

3 – إحياء وإصلاح الأراضي الميتة وإعادة زراعتها وكذلك ترميم الآبار الخربة ، وتأجيرها واستغلال إيراداتها لصالح الزاوية .

المطلب الثاني : الدور التعليمي للوقف ((المدارس - بيوت الطلبة - وقف الكتب))

تعرض التعليم في الدولة الليبية ، شأنه شأن بقية الجوانب الحياة الأخرى للتلاعب والإهمال ، وعدم اهتمام المسؤولين والإداريين به ، وكذلك عدم اهتمام الدولة نفسها بهذا الجانب ، في حين أن ما ينفق على التعليم كان يمثل ما قيمته 1 / من مجموع مصروفات محافظة طرابلس – مثلاً – وهذا يؤكد عدم اهتمام الدولة بقطاع التعليم في المحافظات من جهة ، وتولي الأوقاف الصرف على بعض مدارس هذا القطاع أهمية كبرى من مصروفاتها من جهة أخرى ، وأمام هذا الوضع بسطت الأوقاف سيطرتها ورعايتها واهتمامها بالتعليم وخصصت له أماكن خاصة به ، حيث وجد بمحافظة طرابلس العاصمة –

(1)ينظر موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا ص 89 .

مثلا –بعض المعاهد المخصصة للشباب الذين يرغبون في دراسة العلوم الدينية والتخصص بها ، ويتم في هذه المعاهد تدريس اللغة العربية والتفسير والحديث والفقه الإسلامي .

أولا : المدارس :

1/ مدرسة المنتصرية :

توجد بداخل محافظة طرابلس مدارس كثيرة ، وتعدُّ مدرسة المنتصرية من أهمها وأحسنها ، ولقد بنيت هذه المدرسة على يد الفقيه أبي يحيي عبد الحميد ابن أبي البركات أبي الدنيا ؛ وذلك فيما بين سنة 655 هـ – 1358 م

2/ مدرسة احمد باشا :

بعد أن تسلم أحمد باشا القرمانلي الحكم في طرابلس عام 1123 ه 1711 م بدأ بإنشاء مجموعة من المباني في محافظة طرابلس كان من أهمها المسجد والمدرسة اللذان يحملان اسمه ، ولقد مكنت حالة الرخاء الاقتصادي التي عاشتها البلاد في عهد حكم أحمد باشا القرمانلي 1711 م 1745 م من أن يقوم ببعض الأعمال الخيرية للصالح العام ، وكان من أهمها أمره لعماله ببناء مدرسة وجامع في مكان قريب من السرايا .

وكانت المدرسة تضم عدداً من الحجرات ، حيث بلغت حجر المبيت للطلبة حوالي أربع وثلاثين حجرة مخصصة لمبيت الطلاب الوافدين إلى المدرسة من المناطق الواقعة خارج محافظة طرابلس ، كما خصص لها مكتبة وحجرات للتدريس ، وبعض الحجرات المخصصة للمدرسين ، وحبس وأوقف أحمد باشا القرمانلي على هذه المدرسة والمسجد أوقافاً كثيرة جداً ، منها اثنان وثلاثون حانوتاً (1)

3/ مدرسة ميزران :

بنيت هذه المدرسة في شارع الزاوية – أحد شوارع مدينة محافظة طرابلس – وكان من بين مهامها تعليم الطلاب القرآن الكريم ، والعلوم الشرعية وغيرها ، وقد تم بناء هذه المدرسة في أواخر القرن الثالث عشر الهجري – منتصف القرن التاسع عشر الميلادي – وأوقف عليها بانيها أوقاف كثيرة ، ولقد بنى هذه المدرسة رمضان ميزران وكان تاجراً مشهوراً ، ويقوم بالتجارة بين السودان وطرابلس وتركيا إلا أنه ، وبعد وفاة ابنه الوحيد ، اتجه إلى الأعمال الخيرية واهتم بها وكان صاحب ثروة كبيرة (2) .

فكانت هذه المدرسة من أشهر المدراس بالمحافظة وقد كانت مقصداً لطلاب العلم وحفّاظ القرآن الكريم ، لما يجدونه فيها من المساعدات المالية التي يمكن أن تعين الطلاب على التفرغ للدراسة ، ولقد أوقف ميزران أوقافاً كثيرة على مدرسته (3) .

وهذا الأمر دفع صحيفة الجوائب إلى تقديم الشكر والعرفان والتقدير للحاج رمضان أفندي ميزران في عددها رقم 1066 لبنائه المدرسة والجامع لما لمثل هذه الأعمال من دور في نشر التعليم في البلاد وكذلك بنى سبيلا خاصا بشرب المياه وبعض الصهاريج .

---

(1)ينظر دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية ص 101

(2)ينظر أعلام ليبيا للطاهر ص 119 .

(3)ينظر تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة ص 72 .

4/ مدرسة الكاتب :

تقع هذه المدرسة بداخل محافظة طرابلس ، وهي تطّل على البحر من جهة الشمال الشرقي ، وعلى زنقة الريح من الشمال الغربي ، وهو على نظام المدارس الموجودة في المحافظة في ذلك الوقت ، وتحتوي على حجرة كبيرة لسكن الطلبة بالإضافة إلى مجموعة من الحجرات الأخرى التي كان يتم فيها تعليم الطلبة المواد الدراسية المقررة .

ولد مصطفى بن القاسم والملقب بالخوجة والكاتب المعروف بهذين الاسمين بمحافظة طرابلس ، ونشأ بها وتربى وترعرع بها ، ودرس بنفس المدينة واشتهر بعمله إلى درجة أن (علي باشا القرمانلي) استخلصه لخدمته ، واتخذه مستشارا له وكبير كتابه ؛ ولذلك اشتهر باسم الكاتب ، وتوفي سنة 1213 هـ 1798 هـ م(1).

ولقد بنى هذه المدرسة مصطفى الخوجة الذي كان مستشاراً للوالي علي باشا القرمانلي 1167 م – 1207 هـ ، ولقد كان مصطفى الخوجة من المحبين للعلم والعلماء ، ومن المهتمين بالنواحي العلمية ، وكان من النساخ المعروفين ، فلقد نسخ عدداً غير قليل من الكتب ، ولقد تم بناء المدرسة عام 1183 هـ – 1769 م وبعد إكمال بنائها ألحق بها مكتبة ضخمة ضمت أفضل الكتب في تلك الفترة .

راتب المعلم والإمام :

يتقاضى الفقيه ما يأتيه من طلبته من أشياء عينية كالبيض أو القمح أو الشعير أو غيرها ، في حين أن بعض الطلبة يقومون بدفع الأجرة نقداً ، ومع هذا فإن أجرة المدرس غير متفق عليها بين المعلم والطالب ، وإنما كانت تتم بما يمكن للطالب أن يتحصل عليه أو ما كان يجود به أهل الخير ، وفي بعض الأحيان كان المعلم أو الفقيه يستغل ما كان قد أوقف على مكانه التعليمي كاستغلال شخصي ، حتى أن بعض الفقهاء يعتبرونه من حقهم التصرف بربع الحاصلات مقابل ما يقومون به من عمل .

ولقد حدد أحمد باشا القرمانلي في إحدى وثائقه وقفه أجرة المعلم والإمام وبعض الوظائف الدينية الأخرى حيث يتقاضى إمام الجامع مبلغاً وقدره 60 قرشاً في اليوم ، ولكل معلم 30 قرشاً في اليوم الذي يقوم به بمهمة التدريس .

وتشير سجلات ووثائق بالمحكمة الشرعية بطرابلس أن ما أوقف على المساجد والزوايا ، سواء كان ذلك على شكل عقارات أو مباني أو على شكل أشجار وبساتين ، أن ذلك كله عمل على تشجيع الفقهاء والعلماء والمدرسين على التنافس فيما بينهم للقيام بمهمة التدريس في المساجد والمدارس ، والكتاتيب والزوايا ، وذلك رغبة منهم في استغلال ما أوقف على تلك المؤسسات (2).

ولما كان للأوقاف من دور فعال في التعليم فلقد كان يصرف من أموال الأوقاف على بعض المدرسين في المدارس الحكومية ، حيث طلب المحافظ في طرابلس عام 1850هـ من إدارة المعارف في إسطنبول تعيين مدرسين لتعليم اللغة التركية في مدارس طرابلس بمرتب شهري لكل واحد منها 300 قرش ، إلا أن الأستانة ، رفضت ذلك وطلبت من المحافظ تدبير المبلغ من تبرعات الأهالي وأوقاف المدارس .

---

(1)ينظر المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب أحمد النائب ص 317 .

(2)ينظر سجلات محكمة طرابلس الشرعية 1174 م 1760 م مروان محمد عمر.

تختلف تلك المرتبات حسب مكانة المسجد والمدرسة ، وكمية ومقدار أوقافه وريعها ، وبلغ مرتب أحد المدرسين بزاوية عمورة بجنزور ، براتب شهري قدره 100 قرش ، ومدرس بمدرسة المنشية بشارع الزاوية براتب قدره 85 قرشاً شهرياً ، وكذلك مدرس في أحد الجوامع براتب شهري قدره 50 خمسون قرشاً ، ومن ذلك يتضح الاختلاف في الفروق بين المرتبات فهي ليست متساوية ؛ إذ كانت تعتمد بالدرجة الأولى على حاصلات الوقف الملحقة بالمدرسة ثم بشهرة الأستاذ ودرجته العلمية ، في حين أن طعام المدرس تتولاه الأوقاف وكانت مهمة الوقف توفير الطعام اللازم للمدرسين والطلبة وخاصة تلك المدراس التي كان بها مبيت خاص للطلبة حيث إن المدرس كان يأكل مع الطالب من نفس الطعام .

وقد عرفت محافظات البلاد أعداداً كبيرة من المدرسين الذين أسهموا في العملية التعليمية داخل البلاد ، كما أنهم أسهموا في إدارة بعض الإدارات المهمة في البلاد ، وأسهموا في نشر الثقافة والتعليم وأصول الدين الإسلامي بين الطلبة من جهة وبين الأهالي من جهة أخرى ، عندما كانوا يقيمون داخل المساجد بحلقات دراسية الهدف منها تثقيف وتوعية الناس ، ومن هؤلاء المدرسين :

1 – إبراهيم بن مصطفى بن محمد بن أمين ، كان عالماً وفقيهاً وأديباً ، من شيوخ طرابلس المشهورين ، تولى التدريس بها في الفترة من 1306 هـ وفي سنة 1324 ه ز

2 – أحمد الفقيه ، كان أديباً وشاعراً ، من وجهاء طرابلس المعروفين ، ودرس القرآن الكريم وحفظه بمكاتب تحفيظ القرآن الكريم .

3 –ارحومة الصّاري ، من مشايخ وعلماء زليتن ، ودرس في جامع أبو منجل بطرابلس سنة 1909 م ثم أصبح إماماً وخطيباً بالمسجد إلى أن توّفي 1947 م .

4 – عبد الرحمن البوصيري ، ويلقب بالأخضري ، من مشايخ محافظة غدامس ، ثم رحل إلى مدينة طرابلس ، وتولى التدريس وهو صغير ، وكان يلقي دروسا في أيام رمضان للعامة من الناس .

5 – عبد الله أبو غريس ، من مشايخ تاجوراء ، درس الفقه وعلوم القرآن واللغة في الجامع الكبير إلى توفي سنة 1861 م .

6 – عمر بن أحمد بن عمار الميساوي ، من مشايخ محافظة الزاوية ، رحل إلى مصر ودرس بالأزهر الشريف ، ورجع إلى طرابلس في عام 1898 م وبدأ في تدريس العلوم الشرعية والعربية بمدرسة عثمان باشا وجامع أحمد باشا .

7 – عمر بن محمد بن أحمد بن عمر ، من مشايخ محافظة مسلاتة ، درس في طرابلس ثم رحل إلى مصر ودرس بالأزهر الشريف ، واشتغل بالتدريس ، وتولى مهمة الإفتاء في طرابلس و وكرس حياته لخدمة العلم وطلابه ، وتوفي سنة 1923 م .

بيوت الطلبة :

لما كان الطلبة يأتون إلى المدارس من جميع أنحاء البلاد الليبية ، ولم يجدوا مكاناً يأوون إليه ، فقد وفرت لهم الأوقاف الأماكن التي يبيتون بها ، وعرفت هذه الأماكن باسم بيوت الطلبة ، وهي بيوت سهلت مهمة الراحة للطالب بحيث كفلت له النوم والأكل دون أي مقابل ، حيث يمكنه ان يطلب العلم دون أن تواجهه مشاكل تتعلق بمكان البيت ، فكان من سمات المدارس في ليبيا إنشاء بيوت ملحقة بالمدارس وهذه موقوفة لغرض سكن الطلاب دون غيرهم دون أي مقابل ، ويشترط فيمن

يسكن هذه البيوت أن يكون من ضمن الطلاب المسجلين في هذه المدرسة وأن يكون مكان إقامته بعيدا .

وتعتبر بيوت الطلبة من الأمور التي اهتم بها الواقفون في وقفياتهم التعليمية ، وكان الواقف يدرك ما للسكن من دور في تسهيل عملية التعليم ، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على وعي الواقفين بما يمثله توفير المسكن اللائق للطلاب من مساعدة مباشرة في سير العملية التعليمية ، كما أنه يمثل رغبة هؤلاء الواقفين في نشر التعليم في أطراف البلاد ، ولقد ضمت مدرسة أحمد باشا القرمانلي مبيتاً خاصاً بالطلبة اشتمل على 34 حجرة لمبيت الطلاب الذين يأتون إلى المدرسة من أماكن بعيدة .

وقف الكتب :

لقد تناول بعض الفقهاء موضوع وقف الكتب لغرض التعليم والقراءة ، فحسب رأي الإمام مالك أن الكتب يصّح وقفها في سبيل العلم سواء أكان ذلك الوقف للمصاحف أو الكتب الأخرى التي تخدم العلم (1) .

وفي هذا الصدد ظهرت أوقاف الكتب في البلاد ، وتفنن في تنظيم المكتبات وتزويدها بالكتب القيمة ، فلقد بلغت أعداد الكتب الموقوفة على مكتبة مدرسة الكاتب حوالي 238 كتابا ، في الفقه والشريعة ، وعلوم التوحيد والحديث والكلام واللغة العربية والآداب والشعر والطب والفلك والهندسة وبعض الكتب والمخطوطات .

هذا بالإضافة إلى مكتبة مدرسة أحمد باشا القرمانلي التي زودها بعدد كبير من الكتب للطلبة ، فحرصا من الوالي المحافظ على توفير الكتب للطلبة عمل على شراء الكتب والمخطوطات التي كانت معروفة في ذلك الوقت من كتب في الطب والفقه والشريعة والعقائد و السير و الآداب و الصرف و التفسير .

ومن هذه الدراسة يتضح مدى إدراك الواقفين لأهمية المكتبات ، ولا سيما بالنسبة لطلبة العلم ، في وقت كانت فيه الطباعة غير منتشرة بشكل كبير ، وكانت الوسيلة المتوفرة للمواطنين للحصول على نسخة من كتاب هي إعادة نسخه ، بخط اليد مما يجعل الكتاب نادر الموجود ، وحتى وإن وجد فإنه باهظ الثمن ، ومن هنا تبدو أهمية الأوقاف في تيسير مهمة الحصول على الكتاب سواء للاطلاع أو النسخ أو المقابلة .

وحقيقة أن تخصيص مبالغ مالية أو أملاك وقفية أو كتب عينية أو مخطوطات لإنشاء مكتبة ووقفها في سبيل الخير ولأهل العلم لهو خير دليل على الرقي العلمي والفكري الذي وصل إليه سكان البلاد ، وعلى مدى اهتمامهم بالعلم وتوابعه .

---

(1)ينظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 4 / 77 .

المطلب الثالث : الدور الاقتصادي والاجتماعي والجهادي للوقف .

أولا : الدور الاقتصادي للوقف :

تتضح إسهامات الوقف في البلاد الليبية من الناحية الاقتصادية بشكل يمكن ملاحظته ، من خلال وثائق الوقف ، سواء كان ذلك الإسهام بشكل مباشر أو غير مباشر فإنه في كلتا الحالتين يمثل الوقف حلقة متميزة من حلقات الاقتصاد التي كانت سائدة في البلاد الليبية في ذلك الوقت .

وباعتبار أن أملاك الوقف في ليبيا شملت عدداً كبيراً من البساتين والمزارع ، وعلى الرغم من أن البحث لم يتمكن من حصرها ، وكذلك عدد (609) حانوت ومحل ، وهي في أغلبها عبارة عن حوانيت وحمامات وطواحين وفنادق ، فهي بهذا تساهم إسهاماً فعالاً في عملية اقتصاد البلاد ، حيث كانت محلات الأوقاف تمثل جزءا مهما من محلات السوق في البلاد ، وهي بذلك تفتح أبواب محلاتها لأفراد التجار الصغار والكبار الذين كانوا يمارسون أعمالهم التجارية في محلات الأوقاف ، فلقد أسهمت الأوقاف في النواحي الاقتصادية بالبلاد بما كانت تمتلكه من أملاك ، في عملية إنعاش كل الأنشطة الاقتصادية بالبلاد ، خاصة وأن إدارة الأوقاف كانت تمتلك جل المرافق الاقتصادية بالبلاد في ذلك الوقت .

كما أن الأوقاف كانت تسهم بشكل غير مباشر في سير العمليات الاقتصادية في ليبيا ، وذلك من خلال ما كانت توفره بين الحين والآخر لفرص العمل لبعض العمال المشتغلين في المهن الحرفية ، خاصة عندما كانت محلات وعقارات الأوقاف تحتاج إلى عمليات الترميم والصيانة ، فهي بذلك تقوم بتشغيل عدد كبير من العمال المحتاجين للعمل من نجارين وحدادين وبنائين وغيرهم ، من الأعمال التي كانت معروفة في ذلك الوقت ، والتي كانت تسحقها مصلحة الوقف .

بالإضافة إلى ذلك إن الأوقاف أسهمت بشكل آخر ، في اقتصاد البلاد وذلك من خلال ما تقوم بتوفيره من منتجات زراعية ، من زيت زيتون وبلح وتمر وتين وعنب وليمون وقمح وغيرها ، مما كان يزرع في بساتين ومزارع الأوقاف الموجودة داخل البلاد ، حيث إن هذه البساتين عملت على توفير مصدرين اقتصاديين للسكان ، فالمصدر الأول هو تلك الثمار التي كان يجنيها المزارع من الأشجار ، وبالتالي تمكنه من بيع جزء منه واستهلاك الجزء الآخر ، والمصدر الثاني تمثل في توفير فرص العمل للفلاحين من ناحية وبعض الأفراد الذين كانوا يساعدونهم من ناحية أخرى .

كما ساعدت الأوقاف على ازدهار الحركة التجارية ، وذلك من خلال الأسواق الموسمية التي كانت تقام حول الأضرحة والمساجد داخل المحافظات الليبية ، حيث كانت تنشأ خدمات وتسهيلات حول المساجد والأضرحة بتشجيع من إدارة الأوقاف ، حيث كانت تقوم الاحتفالات السنوية في المؤسسات الدينية وحولها ، مما يؤدي إلى ازدياد عدد الوافدين إلى هذه الأمكنة فتكثر عمليات البيع والشراء حول هذه الأماكن ، وكذلك من إسهامات الأوقاف في الاقتصاد الليبي ما كان يجنيه الموظف العامل ، في إدارة الوقاف من مبالغ مالية ، أو أولئك الذين كانوا يشتغلون بأي منصب من المناصب المتعلقة بالأوقاف الأهلية ، فلقد وفر لهم العمل ، في إطار الأوقاف فرصاً كثيرةً لتشغيل الأفراد ، وكذلك رصدت لهم الأوقاف رواتبَ عالية .

ثانيا : الدور الاجتماعي للوقف :

إن الأوقاف ومنذ نشأتها لم تكن في يوم ما نظاماً جامداً فحسب ، إنما كانت رسالة سامية على الصعيد الاجتماعي بأوسع جوانبه ، بحيث يرجع الفضل إلى الأوقاف فيما أصابه المجتمع الليبي خصوصا في عهد الدولة العثمانية ، من رقي اجتماعي وثقافي وتعليمي واقتصادي وغيرها ، وفيما توافر للمواطن العادي من رعاية اجتماعية وفكرية وصحية وبدنية ، كان من المتعذر أن تتوفر للناس لولا نظام الوقف ، خاصة وأن الحكومات الليبية – في أغلبها – لم تكن تهتم بما كان يعانيه المواطن من مشاكل وهموم في تلك الفترة ، فقد وجد أصحاب الثروات في وقف أملاكهم على الجهات والمؤسسات الخيرية العامة وقاية لها من مخاطر مصادرة الدولة لها ، فيمكن من خلال هذه الوقف للواقف أن يجني من وراء ذلك ثلاث منافع ، فمن جهة يوفر الوقف رزقه من الاستصفاء والمصادرة ، كما أنه يكتسب ود الناس ومحبتهم ، من جهة أخرى ، وكذلك يكسب أجر عمله وثوابه عند الله – سبحانه وتعالى – وذلك إسهامه في أعمال الخير (1) .

كما أن الأوقاف تعتبر صدقة من الصدقات الجارية فلقد قامت بدور كبير في مجال الرعاية الاجتماعية و الضمان الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية بصفة عامة ، وفي المجتمع الليبي بصفة خاصة تبعاً لازدهار وانتشار الأوقاف في البلاد .

ومما زاد من أهمية الأوقاف ودورها الفعال من الناحية الاجتماعية ، أن الدولة الليبية لم تكن لها سياسة محددة وموضحة حول مسائل الرعاية الاجتماعية ، بل اكتفت بما كانت الشريعة الإسلامية قد حددته بهذا الخصوص من فرض الزكاة والحث على الصدقات وفعل الخير طلباً لثواب الله عزوجل .

ولقد كانت – وما زالت – الأوقاف إحدى مكونات الحضارة الإسلامية ، خاصة فيما يتعلق بالإطار الاجتماعي ، وهي بهذا تعتبر ميزة للثقافة والحضارة الإسلامية حيث إن الأوقاف في العالم الإسلامي تتحسس حاجات المجتمع وتعمل على تلبيتها (2) .

وتكمن حكمة الوقف في تأمين متطلبات الوفاء بالحاجات الضرورية للخدمات الاجتماعية ، فالوقف منذ كان هو عبارة عن مؤسسة قائمة بذاتها لها شخصية معنوية مستقلة ، وأهدافها تتعلق بشبكة العلاقات الاجتماعية للمجتمع ، وهي مؤسسة اجتماعية ذات منافع عامة تنشأ وتستمر لتلبية حاجات المواطنين الاجتماعية .

وقد كان توفير مياه الشرب للناس من ضمن أهداف الوقف الإسلامي الأولى وقد تمثل ذلك في بئر رومة ، وسرعان ما عمت أوقاف مياه الشرب في جميع المدن والقرى في طول بلاد المسلمين وعرضها إلى درجة أن ظاهرة بيع مياه الشرب كادت تنتهي إلا فيما نذر (3)

ولقد أدرك الواقفون في البلاد حاجتها لمياه الشرب فعملوا من جانبهم على توفيرها ، بقدر الإمكان ، فلقد قام رمضان أفندي ميزران وهو أحد أعيان الجهة الغربية للبلاد ،ببناء بعض الصهاريج في

---

(1)ينظر التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخيار لابن غلبونص 158 .

(2)ينظر تطوير مؤسسة الأوقاف لمسقاوي ص 154 .

(3)ينظر الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته لمنذر قحف ص 36 .

طرابلس ومصراتة وبنغازي ، وكذلك أنشا سبيلاً خاصا بشرب المياه ، وتُقدم هذه الوسيلة المياه للمحتاجين دون مقابل (1) .

ولقد كانت إدارة الأوقاف بالبلاد الليبية على مر عهودها ، ترعى شؤون الأيتام وتهتم بهم ، وتقدم لهم المعونات والمساعدات التي تمكنهم من العيش ، وتمثلت تلك المساعدات في بعض الأحيان في تخصيص مبالغ مالية من ضمن ريع أملاك الأوقاف لصالح الأيتام ، ولكن ذلك الأمر لم يكن ليتم دون تنظيم أو ترتيب ، فقد كانت إدارة الأوقاف بالبلاد وتنظيماً منها لهذه العملية تعطي هذه الأموال إلى شخص كان يسمى وكيل الأيتام ، وهو بالتالي يقوم بتوزيعها حسب معرفته على الأيتام الذين يتولى الوكالة عنهم ، كما حدث في عام 1899 م حيث كان وكيل الأيتام يحضر بنفسه إلى صندوق دائرة الأوقاف ويتسلم حصة الأيتام من أملاك الأوقاف ومن ثم يتم توزيعها على مستحقيها .

حيث نصت إحدى الوثائق على ذلك : ((بيان أن الدكان المذكور مع دكان في وقف الناقة حضر وكيل الأيتام إلى الدائرة مخاليص لدوريات وذلك في سنة 1317 ه)) ونتبين من خلال هذه الوثيقة إن الواقفين كانوا قد أوقفوا ريع بعض محلاتهم على توفير مصدر مالي ثابت للأيتام .

فذلك مثال من أمثلة الرعاية الاجتماعية التي قدمتها الأوقاف وسهرت عليها ، وليس هذا بغريب ، فلقد عرفت مجتمعاتنا الليبية منذ نشأتها الأولى هذا النوع من الرعايا .

وحقيقة أن الوقف أسس أصلاً لسد الحاجات والمستلزمات الاجتماعية ، وهو يتم بمبادرة ذاتية أهلية ، حيث إن الواقفين يشكلون جزءا من المجتمع ، فهم يدركون مدى حاجة المجتمع لمثل هذا النوع من الأوقاف ، فلذلك يقومون بوقف ممتلكاتهم وأموالهم ، على ذلك الغرض تحقيقاً للمنفعة العامة ، ودرءاً للخطر وسداً للعجز ، وفي ذات الوقت حرص بعض الأهالي على تخصيص أبنائهم في فترة حياتهم وبعد مماتهم بأملاك وقفية تسهل لهم الحصول على ما يعنيهم في حياتهم ولأبنائهم وأبناء أبنائهم من بعدهم دن تمييز .

ولقد سدت الأوقاف كثيراً من احتياجات المجتمع الليبي حيث أسهمت في توفير الدخل لبعض الأشخاص ، وعملت على رفع مستوى هذا الدخل بالنسبة للبعض الآخر ، حيث استفاد من استغلال أملاك الوقاف أشخاص من مختلف الفئات .

ثالثاً : الدور الجهادي للوقف :

الجهاد في سبيل الله من وجوه التقرب إلى الله – تعالى – والتي حرص كثير من الناس على فعلها ، ولاسيما في الفترات التي واجهت فيها الدولة الليبية موجات من الصراعات والعداءات ، وحرصاً من اللبيين على حماية بلادهم وصيانتها ضد أي هجمات يقوم بها الأعداء والمتربصون ، وسيراً على نهج النبي – صلى الله عليه وسلم – وعلى ما أثر عن الصحابة – رضي الله عنهم – فلقد أوقف أهالي محافظة طرابلس بعض العقارات المتمثلة في البساتين ، وبعض المحلات التي بلغ عددها 133 محلاً لحماية محافظة طرابلس من أي اعتداء قد يحدث ، وعرفت هذه الأوقاف باسم أوقاف سور طرابلس ، حيث نصت إحدى الوثائق على ما يلي : ((على إن الحصون والأسوار والأبراج وسائر المحلات الدفاعية في طرابلس الغرب ، داخله وخارجه ، في سلف الأيام ، نالت الحظ الأوفي من العناية والاهتمام بشأنها ، وذلك لما فطر عليه السلف في هذا البلد من الحمية وحب الوطن العزيز ، فكانوا

(1)ينظر تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة ص 72 .

يحبسون عليها العقارات بأنواعها كتحبيسهم على الجوامع ، حتى اجتمع من ذلك وقف له به ((سمي في عرف البلاد بوقف السور)) وإن كان ذلك الوقف شاملاً لجميع ذات المدافع النارية حسبما يستنبط من نصوص الواقفين)) (1) .

ولقد كان من يصرف من أملاك سور محافظة طرابلس على الجهات المخصصة له ، وهي في الغالب شراء المدافع وصيانتها وشراء الذخائر لها ، ومرتبات بعض المدافعين عن المدينة ، ولقد كان يتم التدقيق في حسابات أوقاف السور بشكل كبير وبدرجة عالية ؛ وذلك من خلال تشكيل لجنة لذلك الغرض ، تضم فئات مختلفة من الإداريين والعلماء والفقهاء ، وجميعها تعمل على مراجعة حساب أوقاف السور وتوزيع المبالغ المستحقة لأصحابها .

ولقد ضمت أوقاف وأملاك السور إلى دائرة محافظة طرابلس العاصمة بعد تشكيلها ، وقد وقع بهذه الأملاك نوعاً من الإهمال والخراب .

وبالرجوع إلى ميزانية محافظة طرابلس لسنة 1890 م التي قدمت لهيئة المالية وفيها بيان يتعلق بالواردات والنفقات عن هذه السنة ، ومع هذا لم يعثر الباحث في هذه الميزانية على أي إشارة أو تلميح لا من قريب ولا من بعيد عن ذكر واردات ومصروفات أوقاف سور محافظة طرابلس .

الخلاصة

اهتم هذا البحث بأهم الأدوار التي كان الوقف يؤديها لصالح المجتمع الليبي ، حيث تتبع البحث الدور الديني للوقف من خلال رعاية الأوقاف للمساجد والجوامع والصرف عليها وصيانتها ، وكذلك الاهتمام بمواصلة التعليم فيها وخاصة فيما يتعلق بتعليم القرآن الكريم للراغبين في تعلمه وحفظه ، كما كانت الأوقاف ترعى الكتاتيب ، التي وجدت في البلاد فلقد تم من خلال الوقف الصرف على التدريس بتلك الكتاتيب لأداء مهمتها التعليمية ، كما وفرت الأوقاف لهذه الكتاتيب المناخ الملائم لمزاولة نشاطاتها التعليمية .

ولم يقتصر الأمر عن ذلك الحد بل تجاوز ذلك إلى التصوف من خلال ما كانت تقدمه الأوقاف إلى المتصوفين والزوايا من تسهيلات ورعاية وخدمات مادية ومعنوية من شأنها أن تعمل على مساعدتهم في ممارسة حقوقهم وعاداتهم داخل زواياهم دونما تدخل من أحد ، حيث إن الواقفين خصصوا لكل زاوية أوقافاً معينة تتولاها بالصرف ، ومن خلال ريع هذه الأوقاف كانت تسير عملية التصوف داخل هذه الزوايا ، في حين أن نفس الزوايا كان يتم فيها تعليم الطلاب أمور دينهم ، وكان التعليم في الزوايا من درجات التعليم العليا ؛ لذلك كان أكثر الناس يكتفي بما يتعلمه في الزوايا ، ويمارس عمله بموجب ذلك التعليم .

ولما للتعليم في البلاد من دور بارز في حياة المجتمع سعت الأوقاف إلى بسط سيطرتها عليه ، بل إنه في أول الأمر كانت الأوقاف هي المصدر الوحيد للصرف على التعليم ، وحتى إن أغلب المؤسسات التعليمية التي كانت معروفة قديما في البلاد هي عبارة عن مؤسسات تعليمية وقفية ، فكانت هناك مجموعة من المدارس تتولى مهمة التعليم في البلاد ، وتنفرد الأوقاف بالصرف على مستلزمات

(1)ينظر وثيقة رقم 10 ملف رقم 24 , الحرب الأهلية , شعبة الوثائق العربية . للفقيه حسن .

هذه المدارس الوقفية كافة ، ولقد كانت إدارة الأوقاف بالبلاد تهتم بالمعلمين ؛ فكانت تعمل من جانبها على تعيين أفضل الطاقات الخلاقة والواعدة والمتميزة ، وأيضا كانت تتولى مهمة الصرف مرتباتهم وطعامهم في بعض الأحيان .

أما عن مناهج الدراسة في هذه المدارس الوقفية ، فإنها لم تكن محددة بالمعنى الدقيق للكلمة ، وإنما كانت تتفق في أغلبها على إطار منهجي عام لا يخرج عن القرآن الكريم والسنة النبوية والفقه والمذاهب الأربعة ، وبعض العلوم الأخرى المساعدة لهذه المناهج ، ولتسهيل مهمة الدراسة عمل الواقفون على وقف مجموعة كبيرة من الكتب كان من شانها أن تعمل على تقريب المعلومة إلى الطالب بأيسر وأسهل الطرق ، سواء كان ذلك عن طرق ما كان يتم نسخه من مخطوطات أو عن طريق ما كان يتم شراؤه من كتب جديدة .

ولتوفير أكبر قدر من الراحة للعملية التعليمية بكاملها كانت الأوقاف تتولى مهمة مبيت الطلبة والذين كانوا يأتون من مناطق بعيدة ، ويعتبر هذا الحدث في حد ذاته إسهاماً كبيراً من الواقفين في نشر التعليم في المناطق البعيدة والتي لا توجد بها مدراس .

وكانت الأوقاف تؤدي أدواراً اجتماعية من خلال ما كانت توفره من فرص عمل ، ورواتب للمحتاجين ، وتمكنهم من العيش السعيد من خلال ما تقدمه لهم من مرتبات ، لدرجة أصبح فيها العمل في جزء من مرافق الوقف مفخرة لأصحابها ، وأيضا سعت الأوقاف إلى توفير المياه للعطشى وعابري السبيل ، كما كانت الأوقاف تخصص مبالغ المالية لصالح الأيتام .

كما الأوقاف إسهام في سير الحركة الاقتصادية في السوق ، ويتضح ذلك من خلال المحلات الكبيرة العدد التي كانت تمتلكها الأوقاف ، وكذلك ما كانت تجود به مزارع وبساتين وأشجار الأوقاف من غلات زراعية تسهم في توفير الحاصلات الزراعية للناس في تلك الفترة ، ناهيك عما كانت تقدمه الأوقاف تقدمه في مجال الجهاد في سبيل الله إلى درجة أن سكان البلاد أطلقوا على بعض أوقاتهم اسم وقف محافظة طرابلس ؛ وفي ذلك دليل على وعيهم للمخاطر التي كانت تحدق بالبلاد والعباد .

حفظ الله ليبيا من عبث العابثين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله و هو حسبنا ونعم الوكيل ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه

المصادر والمراجع

1 – أعلام ليبيا – الطاهر أحمد الزاوي – دار إحياء الكتب العربية – نشر وتوزيع مكتبة الفرجاني– طرابلس ليبيا – 1381 ه 1961 م .

2 – التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخيار – أبو عبدالله ابن غلبون – المطبعة السلفية القاهرة – 1349 ه– .

3 – تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة – الشيخ رأفت غنيمي – دار التنمية للنشر والتوزيع – 1972 م .

4 – تطوير مؤسسة الأوقاف – مسقاوي عمر – الفكر الإسلامي – عدد خاص المؤتمر الإسلامي اللبناني – الأول 1374 ه 1974 م – السنة الخامسة – العددان 7 – 8 ، جمادى الثاني ، رجب 1494 هـ – تموز آب 1974 م .

5 – جلاء الكرب عن طرابلس الغرب – محمد بن عثمان الحشائشي– تحقيق على مصطفى المصراتي– دار المنار .
6 – حاشية الدسوقي على الشرح الكبير – محمد عرفة الدسوقي – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .
7 – دراسات في تاريخ المكتبات والوثائق والمخطوطات الليبية– عبد الله محمد الشريف ومحمد امحمد الطوير – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان– مصراتة الجماهيرية العظمى – 1987 م .
8 – سجلات محكمة طرابلس الشرعية 1174 م 1760 م مروان محمد عمر .
9 – قاعة خدوجة الشلى للوثائق التعليمية وثيقة رقم 1782 .
10 – المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب – أحمد النائب – دار الخلافة العليا – مطبعة جمال أفندي – 1317 ه– .
11 – موسوعة الآثار الإسلامية في ليبيا – مسعود رمضان شقلوف وآخرون – من مطبوعات أمانة التعليم – مصلحة الآثار – الجماهيرية – الدار العربية للكتاب – 1980 م .
12 – وثيقة رقم 10 ملف رقم 24 ، الحرب الأهلية ، شعبة الوثائق العربية – الفقيه حسن – مركز الجهاد الليبيين للدراسات التاريخية – الجماهيرية العظمى – الطبعة الثانية .
13 – الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته – منذر قحف – دار الفكر المعاصر – دار الفكر بيروت – دمشق لبنان سوريا – 2000 م